

# دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "

## دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بتلمسان 2018-2022"

The role of financial analysis in improving the financial performance of the economic institution "A case study of the Sonelgaz instution in Tlemcen 2018-2022"

فليح محمد ياسر  
جامعة تلمسان - الجزائر

[mohammedyassr.felih@univ-tlemcen.dz](mailto:mohammedyassr.felih@univ-tlemcen.dz)

تاريخ النشر: 2024/01/25

لحول محمد ياسين\*  
جامعة تلمسان - الجزائر

[mohammedyacine.lahouel@univ-tlemcen.dz](mailto:mohammedyacine.lahouel@univ-tlemcen.dz)

تاريخ القبول للنشر: 2024/01/19

تاريخ الاستلام: 2023/06/16

### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "SONELGAZ" خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى غاية 2022، حيث تم الإعتماد على كل من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، وذلك باستخدام كل من مؤشرات التوازن المالي (FR. BFR. TR)، بالإضافة إلى أهم النسب المالية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الأموال الدائمة للمؤسسة لا تغطي كل أصولها الغير الجارية، كما أن المؤسسة مثقلة بالديون وتعتمد بشكل كبير عليها، وهو ما يجعلها في وضعية جد صعبة للوفاء بالتزاماتها في تواريخ الاستحقاق، وهذا راجع لسياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر (الكهرباء والغاز) للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن حيث تباع بأقل من تكاليف الإنتاج مع ضمان تقديم الدولة إعانات مالية لتغطية الفوارق، الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء المالي، المؤشرات المالية، النسب المالية، المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "SONELGAZ".

تصنيفات JEL: M41, M42, M14, M13, L97

### Abstract:

This study aimed to know the role of financial analysis in improving the financial performance of the National Electricity and Gas Corporation "SONELGAZ" during the period from 2018 to 2022, Where the Balance sheet and Income statement were relied upon, using each of the financial balance indicators (FR. BFR. TR), in addition to the most important financial ratios.

The study reached several results, the most important of which is that the permanent funds of the institution do not cover all of its non-current assets, The institution is also heavily indebted and dependent on it, This is due to the policy of subsidizing energy prices in Algeria (electricity and gas) to preserve the purchasing power of the citizen, as it is sold at less than production costs, while ensuring that the state provides financial subsidies to cover the differences.

**Keywords:** financial analysis, Financial performance evaluation, Financial indicators, financial ratios, the National Electricity and Gas Corporation "SONELGAZ".

**Jel Classification Codes:** M41, M42, M14, M13, L97.

\* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن المؤسسة الاقتصادية هي عبارة عن منظمة اقتصادية تجمع بين مختلف عوامل الإنتاج بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد النمو والاستمرارية هدفان رئيسيان تسعى إلى تحقيقهما، وقد شهدت المؤسسات الاقتصادية بعض التعقيدات في نشاطها نتيجة لتطور الممارسات المالية والتجارية مما أدى إلى ظهور معايير جديدة تواكب هذه التغيرات وهنا تظهر أهمية ودور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إجراء تحليل للقوائم المالية الخاصة بها وتفسيرها من أجل اتخاذ القرارات ووضع الخطط المستقبلية، حيث يسعى التحليل المالي إلى توفير رؤية شاملة للوضعية المالية للمؤسسة في الماضي والحاضر وتوجهاتها المستقبلية المحتملة، ويستخدم من قبل عدة أطراف متدخلة في المؤسسة على غرار المستثمرين من أجل تقييم الاستثمارات المحتملة ومعرفة أداء الأسهم في السوق، وكذلك الجهات المقرضة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ويستخدم أيضا من قبل إدارة المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.

كما يساهم التحليل المالي من خلال مؤشرات التوازن والنسب المالية في تقييم وتحليل الأداء المالي للمؤسسة وتوجيهها نحو المسار الصحيح والحكم على قدرتها في تحقيق الكفاءة والفعالية.

وبناء على ماورد سابقا نطرح الاشكالية التالية:

مدى فعالية التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "SONELGAZ"؟.

وللإجابة عن الاشكالية التالية نطرح الفرضيات التالية:

- تعتمد مؤسسة سونلغاز على النسب والقوائم المالية في تحديد استراتيجياتها وتحسين أدائها المالي.
- يعد التحليل المالي في مؤسسة سونلغاز أداة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة دون أن يساهم في بناء إستراتيجية واضحة المعالم لتحقيق الأرباح.

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نظرا لتناولها لموضوع حساس في المؤسسات الاقتصادية العمومية ألا وهو التحليل المالي، حيث أنه من خلال التحليل المالي نستطيع معرفة الأداء المالي للمؤسسة وتحديد نقاط قوتها والعمل على الحفاظ عليها، ونقاط الضعف والعمل على تجاوزها على الرغم من هذا النوع من المؤسسات لها خصوصيات تميزها عن باقي المؤسسات الخاصة كونها تتلقى اعانات حكومية وتحترق إنتاج الكهرباء والغاز.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
  - التعرف على مختلف أدوات التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية العمومية.
  - معرفة وتحليل مختلف النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز.
- أما بالنسبة للمنهجية فقد اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي من خلال الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة من خلال إسقاط الجانب النظري على المؤسسة العمومية الاقتصادية سونلغاز من خلال تحليل القوائم المالية الخاصة بها للفترة 2018-2022.

2. الإطار النظري للتحليل المالي

يعد التحليل المالي أداة ووسيلة هامة تساعد المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات المالية، كما يساعد أيضا المستثمرين في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري، ومن أبرز التعاريف التي أعطيت له ما يلي:

بصورة مبسطة التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية الخاصة بالمؤسسة من أجل تحليل وتقييم أدائها في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (ناجي، 2015، صفحة 49).

كما يعرف أيضا على أنه مجموعة الطرق التي تساعد المؤسسة في البحث عن شروط تحقيق التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل للمؤسسة (شيحة، 2013، صفحة 47).

وتتجلى أهمية التحليل المالي في المؤسسة فيما يلي (فهيم، 2008، صفحة 3):

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال وكيفية تشغيلها.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط للمؤسسة، ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- يساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات التمويلية والبحث عن مختلف مصادر التمويل.

## 1.2 مجالات التحليل المالي

### 1.1.2 التحليل الاستثماري

هو عبارة عن التحليل الذي يقوم به الملاك (حملة الأسهم) الذين قاموا باستثمار أموالهم في أسهم رأس مال المؤسسة وينصب اهتمامهم على ربحية المؤسسة ودرجة المخاطرة المرتبطة بمستوى الربحية، وذلك بسبب العلاقة الطردية التي تربط بين كل من الربحية والمخاطر، ويركز هذا التحليل على كل من: العائد على الاستثمار، هيكل رأس المال (رأس المال + المصادر طويلة الأجل)، مديونية المؤسسة على المدى الطويل وعلى المدى القصير (السيولة) (الجعبري، 2014، صفحة 20)

### 2.1.2 التحليل الائتماني

يقصد بالتحليل الائتماني تحليل كل من السيولة والملاءة، ويقصد بالسيولة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق سيولة نقدية في المدى الزمني قصير الأجل من أجل الوفاء بالتزاماتها، أما الملاءة يقصد بها مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها طويلة الأجل وهذا يعتمد على ربحية المؤسسة في المدى الزمني طويل الأجل وعلى هيكل رأس المال (الجعبري، 2014، صفحة 18).

### 3.1.2 تحليل الاندماج والشراء

يقوم هذا التحليل على دراسة أصول المؤسسة في حالة شرائها، أو في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل واحدة منهما (شنوف، 2012، صفحة 51).

### 4.1.2 الرقابة المالية

تعرف الرقابة المالية بأنها فحص وتقييم، ومراجعة الأعمال، وذلك من أجل التأكد أن تنفيذها يخضع للمعايير والأسس الموضوعية لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب (مخلخل، 2020، صفحة 144).

### 5.1.2 التحليل من أجل التخطيط

يعد التحليل المالي ضروري للقيام بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل، ووضع تصور للأداء الذي كان سائدا في السابق، ويعتبر التخطيط ضروريا نظرا للتقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلف من السلع والخدمات (الجعبري، 2014، صفحة 19).

## 2.2 الأطراف المتدخلة في التحليل المالي

### 1.2.2 إدارة المؤسسة

- يوضح التحليل المالي مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق وظائفها المختلفة، حيث يتم استخدامه من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لغرض تحقيق الغايات التالية (شاهين، 2017، صفحة 34):
- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
  - مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المشابهة (بالحجم والنشاط)، والتخطيط للمستقبل.

### 3.2.2 المستثمرون المحتملون

- ينصب اهتمام المستثمرون المحتملون قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالحصول على المعلومات التي تخص الوضعية المالية للمؤسسة والمخاطر التي قد تتعرض لها، ومن أبرز هذه المعلومات ما يلي (الجعبري، 2014، صفحة 16):
- أداء المؤسسة على المدى الطويل والقصير وقدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد على الاستثمارات.
  - الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معينة من الزمن، وسياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها.
  - الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والايجابي المتوقع في ظل هذا الهيكل.
  - إمكانية تطوير المؤسسة ونموها وبيان أثر ذلك على الأرباح وعلى قيمة الأسهم.

### 4.2.2 المستثمرون الحاليون والدائنون

- يتم الاستفادة من نتائج التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين الحاليين في معرفة نصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين التحقق من قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية سواء الدين الأصلي أو فوائده (النعيمي عدنان تايه، 2007، صفحة 22).

### 5.2.2 الملاك والمساهمون

- في ظل فصل الملكية عن الإدارة خاصة في شركات المساهمة الكبيرة، تبين نتائج التحليل المالي قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم. (الجعبري، 2014، صفحة 16)

### 6.2.2 هيئة السوق المالية

- تفيد نتائج التحليل المالي هيئة الأسواق المالية في توضيح المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية. (النعيمي عدنان تايه، 2007، صفحة 23)

### 7.2.2 الغرفة التجارية والصناعية

- تفيد نتائج التحليل المالي الغرفة التجارية والصناعية في التحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل الاقتصاد الوطني (شاهين، 2017، صفحة 35).

### 8.2.2 المصالح الحكومية

- تهتم المصالح الحكومية بنتائج التحليل المالي لغرض تطبيق التشريعات الضريبية ولأسباب رقابية وغايات إحصائية (شاهين، 2017، صفحة 35).

## 9.2.2 البنوك والمؤسسات المالية

لغرض تقدير الجدارة الائتمانية للشركات وإقرار منح الائتمان (النعيبي عدنان تايه، 2007، صفحة 23).

## 3.2 أدوات التحليل المالي

## 1.3.2 التحليل المالي وفق منظور (سيولة/ استحقاق)

يسمى أيضا بالتحليل المالي الساكن أو التقليدي، ويعرف التحليل المالي وفق هذا المنظور بتحليل الذمة المالية للمؤسسة، وهو طريقة تقليدية للتحليل يهتم بخطر العسر المالي والتوقف عن الدفع، وبالتالي يظهر الزمن كمعيار ضروري في هذا التحليل، ويرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني لها ذمة قبل أن تكون وحدة إنتاجية (زغيب مليكة، 2010، صفحة 19).

يرتكز هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة باعتبار أن المؤسسة منظمة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية (لها حقوق وعليها التزامات)، ويتم تحديد هذه الذمة من خلال جرد عناصر الأصول والخصوم، وتحدد الوضعية الصافية من خلال الفرق بين عناصر الأصول والعناصر الخارجية للخصوم، حيث تعتبر الوضعية الصافية أبسط تعبيراً عن قيمة الذمة المالية للمؤسسة (بن ساسي الياس، 2006، صفحة 65).

يركز تحليل سيولة استحقاق على معايير تصنيف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق، وتعتبر الميزانية المحاسبية وملحقاتها الوثائق الأساسية للمعلومات، لذلك يعتبر تقييم المجموعات الكبرى للميزانية ودراسة العلاقة الموجودة بينها وبين مكوناتها الرئيسية أساس هذه العملية (زغيب مليكة، 2010، صفحة 20).

وقد تعرض هذا النوع من التحليل إلى الانتقادات التالية (بن ساسي الياس، 2006، الصفحات 70-71):

- إن هذا التحليل لا يعطي تصور واضح حول المستوى الأمثل لرأس المال العامل.
- لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة، برغم من أنه يفترض في حالة توفر رأس المال العامل أن الخزينة موجبة.

## 2.3.2 التحليل المالي وفق المنظور الوظيفي

ظهر التحليل المالي الوظيفي نتيجة للقصور التي خلفها التحليل المالي الساكن، ولقد أعطى الكثير من الحلول للمشاكل التي لم يستطع التحليل المالي الساكن معالجتها، حيث اعتبر المؤسسة وحدة اقتصادية تتضمن مجموعة من الوظائف الرئيسية المتمثلة في وظيفة الاستغلال، التمويل، الاستثمار وهو ما عرف بالمفهوم الوظيفي للمؤسسة (بن ساسي الياس، 2006، صفحة 94).

يعد التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي يقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، ويركز على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية وكيفية استعمالها لتمويل الاستخدامات (زغيب مليكة، 2010، الصفحات 64-65).

## 3.3.2 التحليل المالي الديناميكي

يسمى أيضا بالتحليل المالي المتحرك ويعتبر من أكثر أساليب التحليل المالي استعمالاً في تحليل السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة خلال فترة معينة تتجاوز السنة، وهذا النوع من التحليل يقوم بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في الميزانيات مع بعضها ولعدد من الفترات المالية المتتالية من أجل تحديد الفروق والتغيرات التي طرأت على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى، وتعتمد الفترة المالية الأولى كسنة الأساس وتحسب نسب التغير لأي فترة مالية واردة في الميزانيات، ويركز

التحليل المالي الديناميكي (المتحرك) على دراسات وثيقتين أساسيتين هما جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة (لسلوس، 2004، صفحة 61).

❖ **جدول التمويل:** يعرف جدول التمويل على أنه جدول للاستخدامات والموارد يفسر مصدر الأموال واستعمالاتها، ويقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات والإيرادات، أي أنه يوضح الكيفية التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال فترة زمنية معينة (زغيب مليكة، 2010، صفحة 122).

ويحقق جدول التمويل الأهداف التالية (شيحة، 2013، صفحة 165):

- تحليل التغيرات التي تطرأ على ذمة المؤسسة مع شرحها، وقياس خطر السيولة للمؤسسة.
- إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الفترة لمواجهة احتياجاتها المالية.

❖ **جدول تدفقات الخزينة:** هو عبارة عن جدول يدرس تطور الحالة المالية للمؤسسة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة ومساهمة كل وظيفة في التغيير الإجمالي للخزينة (زغيب مليكة، 2010، صفحة 136). ويعد الهدف الرئيسي لجدول تدفقات الخزينة هو إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لأغراض مختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية (هندي، 2007، صفحة 56).

تكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة فيما يلي (باكرية علي، 2022، صفحة 85):

- يقدم تحليل مفصل لملاءة المؤسسة، كما يوفر المعلومات للمستثمرين التي تساعدهم في اتخاذ القرارات.
- يقيس أثر التدفقات التمويلية والاستثمارية على ربحية المؤسسة.

### 3. تقييم الأداء المالي

#### 1.3 مفهوم تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي يقصد بها قياس أداء أنشطة المؤسسة الاقتصادية مجتمعة بناء على النتائج المحققة خلال الدورة المالية، بالإضافة إلى تحليل تلك النتائج وتحديد الانحرافات التي وقعت مع تقديم الاقتراحات والحلول من أجل تحسين الأداء مستقبلاً، وتتركز عملية تقييم الأداء المالي على أركان أساسية متمثلة في وجود أهداف مسطرة مسبقاً، قياس الأداء الفعلي واتخاذ القرارات المناسبة (لقيطي، 2018، صفحة 93).

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالمراحل التالية (بوشلاغم، 2020، صفحة 189): مرحلة جمع المعلومات والبيانات، مرحلة تحليل المعلومات والبيانات ومرحلة الحكم على النتائج.

كما تتميز بالخصائص التالية (عشي، 2002، الصفحات 32-33):

- الصدق أو السلامة.
- الثبات أو الوفاء.
- الحساسية: يقصد بها القدرة على تمييز عدة درجات الأداء،
- الكفاية: يقصد بها القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء المتمثلة في الأداء المالي، الإنتاجي، التجاري، الاجتماعي.

## 2.3 مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي

تحدد المصادر الرئيسية للبيانات والمعلومات والإحصاءات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي على النحو التالي (الكرخي، 2014، الصفحات 183-184):

- القوائم المالية والحسابات الختامية.
- المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والحسابات الختامية والكشوفات الملحققة.
- الجداول والإحصاءات التي تنجزها المؤسسة، والموازنات التخطيطية والتقارير الدولية.

## 3.3 طرق تقييم الأداء المالي

تتم عملية تقييم الأداء المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية بالإضافة إلى مجموعة من النسب المالية.

## 1.3.3 مؤشرات التوازن المالي

❖ رأس المال العامل FR: يعرف رأس المال العامل أيضا على أنه عبارة عن ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهذا بعد تمويل كل الأصول الثابتة (زغيب مليكة، 2010، صفحة 21).

يحسب وفق الطريقتين التاليتين (شيحة، 2013، صفحة 82):

- الطريقة الساكنة: يعبر عن الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة والعلاقة بينهما.
- رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

-  $FR < 0$ : الأموال الدائمة غطت كل الأصول الثابتة مع وجود فائض متبقي، بمعنى أن المؤسسة استطاعت تمويل كل استثماراتها عن طريق مواردها الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

-  $FR > 0$ : الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة حيث تغطي جزء منها فقط وبالتالي وجود عجز في التمويل، مما يتطلب البحث موارد مالية أخرى لتغطية هذا العجز.

-  $FR = 0$ : تعتبر حالة نادرة الحدوث وتعبر عن التوافق التام أي أن الأموال الدائمة غطت كل الأصول الثابتة دون تحقيق فائض ولا عجز.

- الطريقة الحركية: يعبر عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، ويبين مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل.

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

-  $FR < 0$ : في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تسديد كافة ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة مع تبقي فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.

-  $FR > 0$ : في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل.

-  $FR = 0$ : في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل وهي حالة نادرة الحدوث، أي أن الأصول

المتداولة غطت كافة الديون قصيرة الأجل دون تحقيق فائض ولا عجز.

عند القيام بالتحليل يتم حساب رأس المال من أعلى الميزانية (الطريقة الساكنة) وليس من أسفل الميزانية، لأن حسابه من الأسفل لا يؤثر على تحليلات الأداء المالي (لقيطي، 2018، صفحة 94).

ويشمل رأس المال العامل الأنواع التالية:

– رأس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع الأصول المتداولة أي مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل (عدون، تقنيات مراقبة التسيير، 1990، صفحة 47).

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

– رأس المال العامل الصافي: هو عبارة عن جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الثابتة، كما ثم التطرق إليه سابقا (زغيب مليكة، 2010، صفحة 50).

– رأس المال العامل الخاص: هو عبارة عن المقدار الإضافي من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة، أي الجزء المستخدم في تمويل الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة (عدون، تقنيات مراقبة التسيير، 1990، صفحة 46):

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

– رأس المال العامل الأجنبي: يتمثل في جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، أي الديون الطويلة ومتوسطة الأجل مضافا إلى الديون قصيرة الأجل (عبد الباقي، 2016، صفحة 287).

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

❖ **احتياجات رأس المال العامل BFR:** تتمثل احتياجات رأس المال العامل في مجموع الأموال التي تحتاجها المؤسسة في دورة الاستغلال، وتعتبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجه ديونها المستحقة في هذا التاريخ، وتظهر هذا الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، وتحسب هذه الاحتياجات وفق العلاقة التالية (شوف، 2012، صفحة 119):

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - قيم جاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

في الأصول المتداولة تم استبعاد القيم الجاهزة لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، أما بالنسبة للسلفات المصرفية فهي تعتبر ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقتصر غالبا في نهاية الدورة من التسوية (زغيب مليكة، 2010، صفحة 53).

❖ **الخزينة الصافية TN:** تعرف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال الجاهزة والتي هي تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي المبالغ السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، وتحسب وفق العلاقة التالية (عدون، تقنيات مراقبة التسيير، 1990، صفحة 51):

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

= القيم الجاهزة - السلفات المصرفية.

يمكن استنتاج وضعية الخزينة من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، وتأخذ الخزينة الأشكال التالية (بوخلوه، 2013، صفحة 37):

– **الخزينة موجبة:** إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، وهذا يدل وجود الربحية مما يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل.

– **الخزينة سالبة:** تكون الخزينة سالبة إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، مما يعني أن المؤسسة في حالة عجز ومواردها غير كافية لتغطية كل احتياجاتها.

- الخزينة صفرية: تكون الخزينة صفرية في حالة ما إذا تساوى رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، وهذا يدل على أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي وتعتبر وضعيتها صعبة جدا في المدى القصير.

### 2.3.3 نسب التوازن المالي

❖ **نسب التمويل:** تساعد نسب التمويل في معرفة واكتشاف مدى مساهمة كل مصدر من المصادر التمويلية في تمويل الأصول بشكل عام والأصول الثابتة بشكل خاص (لسلوس، 2004، صفحة 45).

● **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة، كذلك تحدد مستوى رأس المال العامل، كذلك تحدد مستوى رأس المال العامل فإذا كانت أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالب (يستحسن أن تكون أكبر من الواحد) (جحنين، 2014، صفحة 179).

تحسب نسبة التمويل الدائم وفق العلاقة التالية (السيبلاني، 2011، صفحة 67):

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100\%$$

● **نسبة التمويل الخاص:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة أي قدرة المساهمين على تغطية الأصول الثابتة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل وكذلك تحدد مستوى رأس مال العامل الخاص، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد استطاعة المؤسسة تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة (لسلوس، 2004، صفحة 46): تحسب نسبة التمويل الخاص وفق العلاقة التالية (السيبلاني، 2011، صفحة 67):

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100\%$$

❖ **نسب السيولة:** تستعمل هذه النسب لقياس مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وعليه فإنها تقيس وضعيتها التوازن المالي للمؤسسة في الأجل القصير، وكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة المؤسسة على تسديد ديونها (Guerra, 2004, p. 51).

● **نسبة السيولة العامة:** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة، أي أن الأصول المتداولة يجب أن تكون أكبر من الديون قصيرة الأجل، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر إيجابي يدل على وفاء المؤسسة بالتزاماتها في الأجل القصير (Niessen, 2004, p. 254).

تحسب نسبة السيولة العامة وفق العلاقة التالية (Mbangala, 2007, p. 61):

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

● **نسبة السيولة المختصرة:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية سهلة التحول إلى سيولة (الأسرع سيولة)، واستبعاد المخزون نظرا لمشاكله المختلفة (بطئ تحوله إلى نقديه، فقدان القيمة والتلف ...) ويستحسن أن تكون هذه النسبة بين (0.3 و 0.5) (لسلوس، 2004، صفحة 47).

تحسب هذه النسبة كالتالي (Mbangala, 2007, p. 61):

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

● **نسبة السيولة الحالية:** تبين هذه النسبة النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وقد تم استبعاد المخزون نظرا لصعوبة توقع المدة التي يتحول فيها إلى سيولة جاهزة، كذلك يصعب عليها تحويل القيم الغير جاهزة إلى سيولة لأنها لا تستطيع إجبار الزبائن على الدفع الفوري كي لا تفقد سمعتها ومكانتها في السوق، ويستحسن أن تكون هذه النسبة بين (0.2 و 0.3) (زغيب مليكة، 2010، صفحة 38)

تحسب نسبة السيولة الحالية بالعلاقة التالية (Aiello, 2023, p. 148):

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

- ❖ نسب المديونية: تبين لنا نسب المديونية مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة وعلى الأموال الأجنبية، لأن الأموال الخاصة عادة لا تكفي لتمويل كل الاستثمارات مما يتطلب البحث على أموال أجنبية، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مفرط يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس (زغيب مليكة، 2010، صفحة 40).
- نسبة الاستقلالية المالية: تبين هذه النسبة حجم الديون داخل المؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، لأن كثرة الديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة تستطيع المؤسسة التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت هذه النسبة ضئيلة فهذا يعني أن المؤسسة مشبعة بالديون ولا يمكنها الحصول على قروض إضافية أخرى إلا بعد تقديم ضمانات، تحسب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي (لسلوس، 2004، صفحة 46):

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

- نسبة القدرة على التسديد: تبين هذه النسبة مستوى تغطية الديون للأصول، وهي مقارنة أصول المؤسسة مع مجموع الديون، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة، وتحسب كما يلي (زغيب مليكة، 2010، صفحة 42):
- $$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$
- ❖ نسب النشاط: تقوم مجموعة نسب النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية، كإدارة المخزون والذمم والأصول الثابتة، والمتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول الثابتة والمتداولة من جهة والمبيعات من جهة أخرى لأن استغلال المؤسسة لهذه الأصول وإدارتها بشكل جيد وفعال يرفع من حجم ومعدلات المبيعات (المطارنة، 2006، صفحة 254).
- الجدول التالي يوضح نسب النشاط:

الجدول 1: نسب النشاط

| التفسير   | نسب النشاط                         |  |
|---|------------------------------------|--|
| يمثل عدد مرات تحصيل الأرصدة المدينة خلال السنة ومقدرة المؤسسة على تحصيلها، وإذا كان معدل الدوران مرتفع يعد مؤشرا جيدا للمؤسسة إلا أنه قد يدل على سياسية ائتمانية شديدة. | المبيعات / (الزبائن + أوراق القبض) | معدل دوران الزبائن<br>مدة التحصيل من الزبائن |
| يستخدم كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة.   | المشتريات / (المورد + أوراق الدفع) | معدل دوران الموردين<br>مدة التسديد           |
| توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم أعمال.  | رقم الأعمال / إجمالي الأصول        | معدل دوران إجمالي الأصول                     |
| يشير معدل دوران الأصول الثابتة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لتوليد رقم الأعمال.  | رقم الأعمال / الأصول الثابتة       | معدل دوران الأصول الثابتة                    |
| يوضح مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.  | رقم الأعمال / الأصول المتداولة     | معدل دوران الأصول المتداولة                  |

المصدر: عز الدين عبد الرؤوف وبوعونية صابر (2021)، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 116.

## ❖ نسب المردودية

- المردودية المالية: تعرف بمردودية الأموال الخاصة وتقيس مقدرة المؤسسة على تحقيق مردودية انطلاقا من كافة أنشطتها، وتسمى أيضا بالمردودية الإجمالية وأحيانا أخرى بمردودية المساهمين، وتقارن الربح الصافي المحقق بحجم الأموال الخاصة التي خصصت لتمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية (بن ساسي الياس، 2006، صفحة 268):

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

- المردودية الاقتصادية: تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتستغني عن النشاطات الثانوية وذات طابع استثنائي، حيث تشمل عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتقاس حسب العلاقة التالية (بن ساسي الياس، 2006، صفحة 267):

$$\text{المردودية الاقتصادية (Re)} = \text{النتيجة العملية} / \text{الأصول}$$

- المردودية التجارية: تبين المردودية التجارية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من التشغيل أو هامش تجاري، وعلما فإنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري للمؤسسة فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتحسب وفق التالي (بيشيشي وليد، 2021، صفحة 747):

$$\text{المردودية التجارية} = \text{النتيجة العادية} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

## 4. دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "sonelgaz" للفترة (2018-2022)

## 1.4. تقديم عام للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (SONELGAZ)

تعتبر المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز أو سونلغاز (SONELGAZ) مؤسسة عمومية جزائرية تنشط في مجال إنتاج ونقل الطاقة وتوزيعها، وتعد المتعامل الوحيد في الجزائر في مجال الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية، وقد سمح لها قانونها الأساسي الجديد بإمكانية التدخل في القطاعات الأخرى من قطاعات الأنشطة ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة، وقد منح لها أيضا هذا القانون الجديد استقلالية أكبر وسمح لها بممارسة مسؤولياتها كاملة، وتماشيا مع متطلبات السياق الجديد قامت سونلغاز بإعادة هيكلة مصالحتها وأصبحت اليوم مجمعا صناعيا يتألف من العديد من الشركات الفرعية، ويقدر رأسمال مؤسسة سونلغاز بمائة وخمسين مليار دينار جزائري موزعة على مئة وخمسين ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دينار تكتتها وتحررها الدولة لأن رأسمالها غير مدرج في البورصة للاكتتاب الخاص، وعليه فإن سونلغاز تعتبر مؤسسة عمومية بالكامل لها فروع في جميع ولايات الوطن والمقاطعات الكبرى.

## 2.4 عرض القوائم المالية

## 1.2.4 عرض جدول حسابات النتائج للسنوات (2018، 2019، 2020، 2021 و2022)

بالاعتماد على القوائم المالية لمديرية التوزيع سوف نقوم بعرض جدول حسابات النتائج للسنوات الخمسة (2018، 2019، 2020، 2021 و2022) على النحو التالي:

الجدول 2: جدول حسابات النتائج للسنوات (2018، 2019، 2020، 2021 و2022)

| 2022                     | 2021                     | 2020                    | 2019                    | 2018                    | البيان                                 |
|--------------------------|--------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|--|
| 7 100 697 964,59         | 5 966 973 079,48         | 5 474 287 228,88        | 4 005 098 500,13        | 2 955 473 181,21        | المبيعات                               |
| -                        | -                        | -                       | -                       | -                       | إنتاج مخزن                             |
| -                        | -                        | -                       | -                       | -                       | إنتاج مثبت                             |
| -                        | -                        | -                       | -                       | -                       | إعانات الاستغلال                       |
| <b>7 100 697 964,59</b>  | <b>5 966 973 079,48</b>  | <b>5 474 287 228,88</b> | <b>4 005 098 500,13</b> | <b>2 955 473 181,21</b> | <b>إنتاج السنة المالية</b>             |
| 1 627 865 685,92         | 1 367 954 357,92         | 1 255 003 998,09        | 1 525 751 512,18        | 1 371 149 053,23        | المشتريات المستهلكة                    |
| 1 657 865 685,92         | 1 367 954 357,92         | 733 838 033,93          | 866 394 175,92          | 770 040 652,90          | الخدمات والاستهلاكات الأخرى            |
| <b>3 255 731 371,85</b>  | <b>2 735 908 715,84</b>  | <b>1 988 842 032,02</b> | <b>2 392 145 688,1</b>  | <b>2 141 189 706,13</b> | <b>استهلاك السنة المالية</b>           |
| <b>3 844 966 592,74</b>  | <b>3 231 064 363,65</b>  | <b>3 485 445 196,87</b> | <b>1 612 952 812,03</b> | <b>814 283 475,08</b>   | <b>القيمة المضافة للاستغلال</b>        |
| 519 175 186,53           | 436 281 669,35           | 400 258 412,25          | 383 968 043,63          | 345 388 638,44          | أعباء المستخدمين                       |
| 65 841 035,68            | 55 328 601,41            | 50 760 184,78           | 49 429 578              | 44 887 750,8            | الضرائب والرسوم                        |
| <b>3 259 950 370,53</b>  | <b>2 739 454 092,88</b>  | <b>3 034 426 599,83</b> | <b>1 179 555 190,39</b> | <b>424 007 085,85</b>   | <b>إجمالي فائض الاستغلال</b>           |
| 130 138 243,14           | 109 359 868,19           | 100 330 154,3           | 99 365 441,28           | 86 632 071,34           | المنتجات التشغيلية الأخرى              |
| 34 807 672,77            | 29 250 145,19            | 26 834 995,59           | 30 700 976,06           | 27 507 584,92           | الأعباء التشغيلية الأخرى               |
| 5 425 242 472,32         | 4 559 027 287,66         | 4 182 593 841,89        | 2 036 637 561,86        | 1 276 221 338,23        | مخصصات الاهتلاكات والمؤونات            |
| 527 859 201,13           | 443 579 160,62           | 406 953 358,36          | 339 127 798,64          | 308 251 098,29          | استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات     |
| <b>-1 542 102 330,29</b> | <b>-1 295 884 311,17</b> | <b>-667 718 724,98</b>  | <b>-449 290 107,61</b>  | <b>-484 838 667,67</b>  | <b>النتيجة التشغيلية</b>               |
| <b>-1 542 102 330,29</b> | <b>-1 295 884 311,17</b> | <b>-667 718 724,98</b>  | <b>-449 290 107,61</b>  | <b>-484 838 667,67</b>  | <b>النتيجة العادية قبل الضرائب</b>     |
| <b>7 758 695 408,86</b>  | <b>6 519 912 108,29</b>  | <b>5 981 570 741,55</b> | <b>4 443 591 740,04</b> | <b>3 350 356 350,84</b> | <b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b>    |
| <b>8 624 793 367,03</b>  | <b>7 247 725 518,52</b>  | <b>6 649 289 466,53</b> | <b>4 892 881 847,65</b> | <b>3 835 195 018,51</b> | <b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>     |
| <b>-866 097 958,17</b>   | <b>-727 813 410,23</b>   | <b>-667 718 724,98</b>  | <b>-449 290 107,61</b>  | <b>-484 838 667,67</b>  | <b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b> |
| <b>-866 097 958,17</b>   | <b>-727 813 410,23</b>   | <b>-667 718 724,98</b>  | <b>-449 290 107,61</b>  | <b>-484 838 667,67</b>  | <b>صافي نتيجة السنة المالية</b>        |

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

#### 2.2.4 عرض الميزانية المالية للسنوات (2018، 2019، 2020، 2021 و2022):

اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف مديرية التوزيع لولاية تلمسان سوف نقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات الخمسة (2018، 2019، 2020، 2021 و2022).

#### 1.2.2.4 عرض جانب الأصول: الجدول التالي يوضح جانب الأصول:

الجدول 3: جانب الأصول من الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2018، 2019، 2020، 2021 و2022)

| 2022                     | 2021                     | 2020                    | 2019                     | 2018                     | السنوات               |
|--------------------------|--------------------------|-------------------------|--------------------------|--------------------------|-----------------------|
| 19 682 934 967,36        | 16 540 281 485,18        | 15 174 570 169,89       | 19 517 844 361,09        | 16 417 152 610,85        | الأصول الغير جارية    |
| 77 973 893,42            | 65 524 280,19            | 60 114 018,52           | 46 816 723,74            | 47 623 927,84            | قيم الاستغلال         |
| 3 700 082 397,34         | 3 109 312 938,94         | 2 852 580 677,93        | 1 957 253 874,48         | 1 995 899 851,71         | قيم قيد التحقيق       |
| 294 548 086,66           | 247 519 400,56           | 227 082 018,86          | 231 562 110,37           | 201 066 851,75           | قيم جاهزة             |
| <b>4 072 604 377,43</b>  | <b>3 422 356 619,69</b>  | <b>3 139 776 715,31</b> | <b>2 235 632 708,59</b>  | <b>2 244 590 631,38</b>  | <b>الأصول الجارية</b> |
| <b>23 755 539 344,79</b> | <b>19 962 638 104,87</b> | <b>18 314 346 885,2</b> | <b>21 753 477 069,68</b> | <b>18 661 743 242,23</b> | <b>مجموع الأصول</b>   |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمديرية التوزيع تلمسان.

## 2.2.2.4 عرض جانب الخصوم: الجدول التالي يوضح جانب الخصوم:

## الجدول 4: جانب الخصوم من الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2018، 2019، 2020، 2021 و2022)

| السنوات            | 2018              | 2019              | 2020              | 2021              | 2022              |
|--------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
| الأموال الخاصة     | (370 685 198,84)  | (329 428 965,34)  | (545 460 359,86)  | (594 551 792,25)  | (707 516 632,78)  |
| الخصوم الغير جارية | 11 589 697 380,66 | 13 145 382 077,36 | 10 306 749 667,53 | 11 234 357 137,61 | 13 368 884 993,75 |
| الأموال الدائمة    | 11 219 012 181,82 | 12 815 953 112,02 | 9 761 289 307,67  | 10 639 805 345,36 | 12 661 368 360,97 |
| الخصوم الجارية     | 7 442 731 060,41  | 8 937 523 957,66  | 8 553 057 577,53  | 9 322 832 759,51  | 11 094 170 983,81 |
| مجموع الخصوم       | 18 661 743 242,23 | 21 753 477 069,68 | 18 314 346 885,2  | 19 962 638 104,87 | 23 755 539 344,79 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمديرية التوزيع تلمسان

## 3.4 تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز

## 1.3.4 تحليل جدول حسابات النتائج

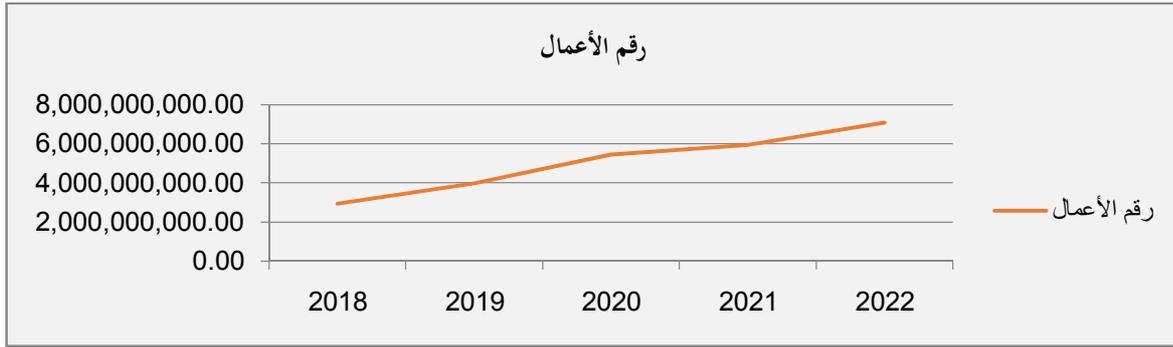
## 1.1.3.4 تحليل الأرصدة الرئيسية لجدول حسابات النتائج

بناء على جدول حسابات النتائج الخاص بمؤسسة سونلغاز سوف نقوم بتحليل مختلف العناصر الرئيسية الخاصة

به.

❖ رقم الأعمال: الشكل التالي يوضح تطور رقم الأعمال الخاص بالمؤسسة:

## الشكل 1: تطور رقم الأعمال

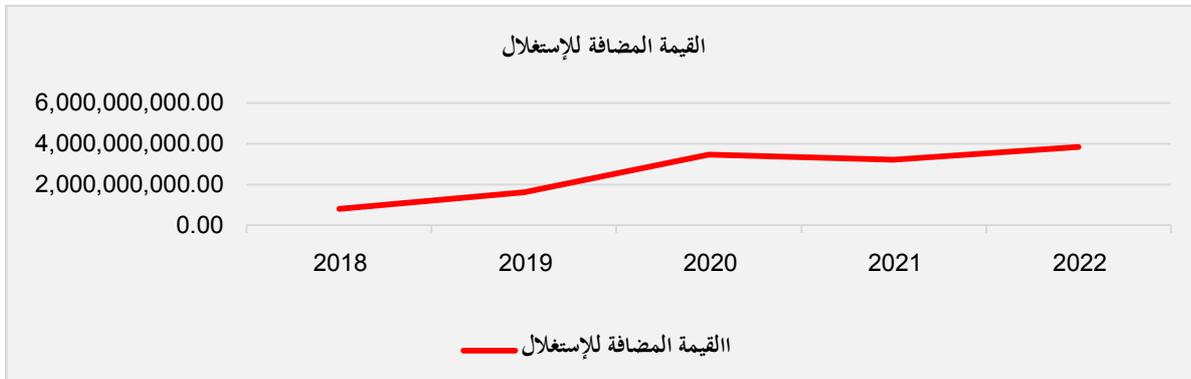


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن رقم أعمال المؤسسة في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة، وذلك نتيجة لزيادة عدد الاشتراكات في الكهرباء والغاز من خلال الزيادة في عدد السكنات الجديدة وبمختلف الصيغ كالسكنات الإجتماعية الموزعة.

❖ القيمة المضافة للإستغلال: الشكل التالي يوضح تطور القيمة المضافة الخاصة بالمؤسسة:

## الشكل 2: تطور القيمة المضافة

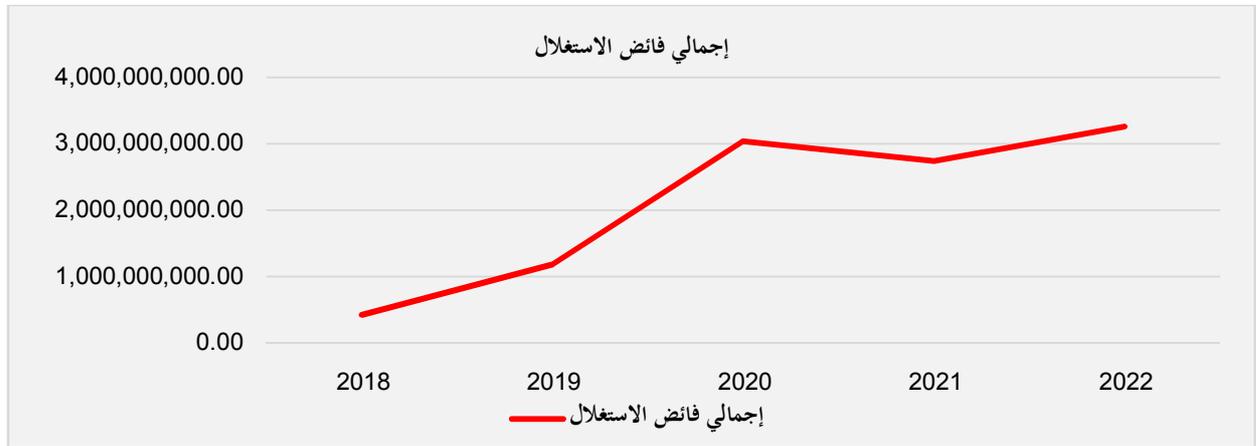


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال جدول حسابات النتائج والشكل أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال في ارتفاع مستمر خلال السنوات 2018، 2019 و2020 حيث بلغت سنة ما يفوق 814 مليون دج، أما سنة 2019 فقد بلغت ما يفوق 1,6 مليار دج وبلغت سنة 2020 حوالي 3,5 مليار دج، ويرجع سبب هذا الارتفاع خلال هذه السنوات إلى الارتفاع المستمر في إنتاج السنة المالية والمتمثل في رقم الأعمال، أما بخصوص سنة 2021 فقد انخفضت مقارنة مع سنة 2020 لتبلغ ما يفوق 3,2 مليار دج ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع استهلاك السنة المالية مقارنة بالسنوات السابقة الذي بلغ ما يفوق 2,7 مليار، أما بخصوص سنة 2022 ارتفعت القيمة المضافة مقارنة مع سنة 2021 لتبلغ ما يفوق 3,8 مليار دج وهذا بالرغم من الارتفاع في استهلاك السنة المالية الذي بلغ ما يقارب 3,3 مليار دج إلا أن الارتفاع الكبير في إنتاج السنة المالية المتمثل في رقم الأعمال الذي بلغ أزيد من 7,1 مليار دج قد غطى ارتفاع استهلاك السنة المالية وبالتالي ارتفعت القيمة المضافة مقارنة مع سنة 2021.

❖ إجمالي فائض الاستغلال: الشكل التالي يوضح تطور إجمالي فائض الاستغلال:

الشكل 3: إجمالي فائض الاستغلال



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج والشكل أعلاه أن إجمالي فائض الاستغلال في ارتفاع مستمر خلال السنوات 2018، 2019، 2020 حيث بلغ سنة 2018 ما يفوق 424 مليون دج، أما سنة 2019 ارتفع إلى ما يقارب 1,2 مليار دج وواصل ارتفاعه في 2020 ليبلغ حوالي 3 مليار دج برغم من ارتفاع أعباء المستخدمين الذي بلغ ما يفوق 400 مليون دج إلا أن الارتفاع في القيمة المضافة قد غطى الارتفاع في أعباء المستخدمين، أما بخصوص سنة 2021 فقد انخفضت مقارنة بسنوات السابقة ليبلغ ما يفوق 2,7 مليار دج بسبب الارتفاع في أعباء المستخدمين الذي بلغ حوالي 440 مليون دج بالقابل الانخفاض في القيمة المضافة التي بلغ ما يفوق 3,2 مليار دج، أما بخصوص سنة 2022 فقد عاد للارتفاع مقارنة بسنة 2021 ليبلغ ما يقارب 3,3 مليار دج برغم من الارتفاع في أعباء المستخدمين الذي بلغ حوالي 520 مليون دج إلا أن ارتفاع القيمة المضافة لهذه السنة ما يفوق 3,8 مليار دج غطى الارتفاع في أعباء المستخدمين وبالتالي ارتفع إجمالي فائض الاستغلال لهذه السنة مقارنة بسنة 2021.

❖ صافي نتيجة السنة المالية

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة (خسارة) طيلة فترة الدراسة، وهذا راجع أساسا إلى سياسة دعم الطاقة (البنزين، الكهرباء والغاز) وهو ما يعني بيع هذه المواد بأقل من تكلفة إنتاجها حيث تقوم

الدولة بتحمل الفارق (الخسارة) لاحقا، وهو ما يتجلى في إعانات الاستثمار المقدمة من طرف الدولة للمؤسسات العمومية الاقتصادية من الميزانية العامة في جانب نفقات الاستثمار برأس المال.

#### 2.1.3.4 تحليل جدول حسابات النتائج باستخدام مجموعة من المؤشرات المشتقة منه:

انطلاقا من جدول حسابات النتائج يمكن استخراج مجموعة من النسب التي تقيس الأداء المالي

❖ نسب المردودية: الجدول التالي يبين نسب المردودية:

#### الجدول 5: نسب المردودية للسنوات (2018، 2019، 2020، 2021 و2022)

| نسب المردودية        | العلاقة                       | 2018  | 2019  | 2020  | 2021  | 2022  |
|----------------------|-------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| المردودية المالية    | النتيجة الصافية / أموال خاصة  | 1,31  | 1,36  | 1,22  | 1,22  | 1,25  |
| المردودية الاقتصادية | النتيجة العملية / الأصول      | -0,03 | -0,02 | -0,04 | -0,06 | -0,06 |
| المردودية التجارية   | النتيجة العادية / رقم الأعمال | -0,16 | -0,11 | -0,12 | -0,22 | -0,22 |

المصدر: من إعداد الباحثين

- المردودية المالية: لا تحقق المؤسسة أي مردودية مالية طيلة فترة الدراسة، وهذا راجع إلى تحقيقها لنتيجة صافية خسارة، بالإضافة إلى الأموال الخاصة التي كانت خسارة.
- المردودية الاقتصادية: نتائج الجدول أعلاه تبين أن المردودية الاقتصادية سالبة طيلة فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحقق أي مردودية اقتصادية.
- المردودية التجارية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النتائج كانت سالبة طيلة فترة الدراسة ، وبالتالي المؤسسة لا تحقق أي مردودية تجارية.

❖ نسب النشاط: الجدول التالي يوضح حساب نسب النشاط:

#### الجدول 6: حساب نسب النشاط

| نسب النشاط                    | العلاقة                          | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|-------------------------------|----------------------------------|------|------|------|------|------|
| معدل دوران الأصول             | رقم الأعمال / مجموع الأصول       | 0,16 | 0,18 | 0,3  | 0,3  | 0,3  |
| معدل دوران الأصول الغير جارية | رقم الأعمال / الأصول الغير جارية | 0,18 | 0,21 | 0,36 | 0,36 | 0,36 |
| معدل دوران الأصول الجارية     | رقم الأعمال / الأصول الجارية     | 1,32 | 1,79 | 1,74 | 1,74 | 1,74 |

المصدر: من إعداد الباحثين

- تحليل معدل دوران الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول في ارتفاع مستمر حيث ارتفع من 0,16 مرة (كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0,16 دج من المبيعات)، أما في سنة 2019 فقد ارتفع إلى 0,18 مرة (معناه كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0,18 دج من المبيعات)، أما بخصوص السنوات 2020، 2021 و2022 فقد ارتفع معدل دوران الأصول مقارنة بالسنوات السابقة ليستقر عند 0,3 مرة (معناه أن كل 0,3 دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0,3 دج من المبيعات)، وبدل هذا الارتفاع على تحسین كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، لكنه يبقى غير كافي كون المعدل مزال منخفضا وينبغي على المؤسسة رفعه أكثر وأن تقوم بالاستغلال للأصول أو بيع جزء من أصولها الغير مستعملة.

- تحليل معدل دوران الأصول الغير جارية: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الغير جارية أيضا في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ 0,18 مرة سنة 2018 (معناه أن كل دينار مستثمر من الأصول الغير جارية يولد 0,18 دج من المبيعات)، أما سنة 2019 بلغ 0,21 مرة (أي كل دينار مستثمر من الأصول الغير جارية يولد 0,21 دج من المبيعات)، أما بخصوص السنوات 2020، 2021 و2022 فقد ارتفع ليستقر عند 0,36 مرة (أي أن كل دينار مستثمر

من الأصول الغير جارية يولد 0,36 من المبيعات)، ويدل هذا الارتفاع على وجود قدرة للمؤسسة على توليد إيرادات لكنه ليس بالقدر الكافي لذلك يتوجب على المؤسسة العمل رفعها من خلال الاستغلال الأمثل لأصولها.

- تحليل معدل دوران الأصول الجارية: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الجارية في تزايد مستمر حيث تراوح ما بين 1,31 و 1,79 حيث ارتفع سنة 2019 ليبلغ 1,79 مرة ثم انخفض في السنوات 2020، 2021 و 2022 عند مستوى 1,74 مرة بينما في سنة 2018 كان 1,31 مرة، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة من الأصول الجارية يولد ما بين 1,31 و 1,79 دج من المبيعات، وبالتالي فإن المؤسسة لديها كفاءة في تسيير المخزون.

#### 2.3.4 تحليل الميزانية المالية:

##### 1.2.3.4 التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

❖ حساب رؤوس الأموال العاملة: الجدول التالي يوضح مختلف رؤوس الأموال العاملة:

الجدول 7: حساب رؤوس الأموال العاملة

| 2022               | 2021               | 2020               | 2019               | 2018               | البيان                    |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|---------------------------|
| 12 661 368 360,97  | 10 639 805 345,36  | 9 761 289 307,67   | 12 815 953 112,02  | 11 219 012 181,82  | الأموال الدائمة           |
| 19 682 934 967,36  | 16 540 281 485,18  | 15 174 570 169,89  | 19 517 844 361,09  | 16 417 152 610,85  | الأصول الغير جارية        |
| -7 021 566 606,39  | -5 900 476 139,82  | -5 413 280 862,22  | -6 701 891 249,07  | -5 198 140 429,03  | رأس المال العامل          |
| -707 516 632,78    | -594 551 792,25    | -545 460 359,86    | -329 428 965,34    | -370 685 198,84    | الأموال الخاص             |
| 19 682 934 967,37  | 16 540 281 485,18  | 15 174 570 169,89  | 19 517 844 361,09  | 16 417 152 610,85  | الأصول الغير جارية        |
| -20 390 451 599,36 | -17 134 833 277,43 | -15 720 030 529,75 | -19 847 273 326,43 | -16 787 837 809,69 | رأس المال العامل الخاص    |
| 4 072 604 377,43   | 3 422 356 619,69   | 3 139 776 715,31   | 2 235 632 708,59   | 2 244 590 631,38   | الأصول المتداولة          |
| 4 072 604 377,43   | 3 422 356 619,69   | 3 139 776 715,31   | 2 235 632 708,59   | 2 244 590 631,38   | رأس المال العامل الإجمالي |
| 13 368 884 993,75  | 11 234 357 137,61  | 10 306 749 667,53  | 13 145 382 077,36  | 11 589 697 380,66  | ديون طويلة الأجل          |
| 11 094 170 983,81  | 9 322 832 759,51   | 8 553 057 577,53   | 8 937 523 957,66   | 7 442 731 060,41   | ديون قصيرة الأجل          |
| 24 463 055 977,56  | 20 557 189 897,12  | 18 859 807 245,06  | 22 082 906 035,02  | 19 032 428 441,07  | رأس المال العامل الأجنبي  |

المصدر: من إعداد الباحثين

✓ بالنسبة لرأس المال العامل: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل سالب في السنوات الخمسة مما يدل على المؤسسة لم تحقق هامش أمان، أي أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الغير جارية حيث تغطي جزء منها فقط، مما يتطلب البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية هذا العجز وعليه فإن المؤسسة في وضعية غير مريحة، وقد لاحظنا أيضا من خلال الجدول أنه في السنتين 2019 و 2022 قد انخفض رأس المال العامل مقارنة بالسنوات الأخرى وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأصول الغير جارية (زيادة الاستثمارات) من دون الارتفاع في قيمة الأموال الدائمة. وفي الأخير يمكن القول أن الأموال الدائمة قد تأثر بنتيجة السنة المالية التي كانت سالبة في السنوات الخمسة مما أثر على رأس المال العامل.

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الخاص: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة في السنوات الخمسة مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الغير جارية بواسطة أموالها الخاصة، وعليه فإنها تعتمد على الديون المتوسطة وطويلة الأجل في تمويلها، وبالتالي يمكن القول أن الموارد المالية الموجهة لتمويل الاستثمارات هي من المصادر الخارجية، وهو مؤشر سلبي للمؤسسة بسبب تبعيتها للجهات الخارجية.

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي قد ارتفع وأخذ منحى تصاعدي في السنوات 2020، 2021 و 2022 مقارنة مع السنتين 2018 و 2019، وذلك بسبب السياسة التي تتبعها المؤسسة في التصريف والتحصيل من العملاء، ومن أجل تحسينه لآبد التحصيل والتسيير الجيد للمخزون.

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: إن رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الأموال الخاصة ومرتفع جدا خاصة في السنوات 2019، 2021 و2022 مما يعني أن المؤسسة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة أي أنها غير مستقلة ماليا (مشبعة بالديون)، وبالتالي فإنها لا تستطيع الحصول على قروض إضافية بسهولة إلا بعد تقديم ضمانات.

❖ احتياجات رأس المال العامل BFR: الجدول التالي يوضح احتياجات رأس المال العامل للسنوات الخمسة:

#### الجدول 8: حساب احتياجات رأس المال العامل

| 2022              | 2021              | 2020              | 2019              | 2018              | البيان             |
|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|--------------------|
| 4 072 604 377,43  | 3 422 356 619,69  | 3 139 776 715,31  | 2 235 632 708,59  | 2 244 590 631,38  | الأصول المتداولة   |
| 294 548 086,66    | 247 519 400,56    | 227 082 018,86    | 231 562 110,37    | 201 066 851,75    | - القيم الجاهزة    |
| 11 094 170 983,81 | 9 322 832 759,51  | 8 553 057 577,53  | 8 937 523 957,66  | 7 442 731 060,41  | ديون قصيرة الأجل   |
| -                 | -                 | -                 | -                 | -                 | - السلفات المصرفية |
| -7 316 114 693,04 | -6 147 995 540,38 | -5 640 362 881,08 | -6 933 453 359,44 | -5 399 207 280,78 | BFR                |

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة في السنوات الخمسة وهو مؤشر ايجابي بالنسبة للمؤسسة، أي أن احتياجات الدورة قد غطت كل موارد الدورة مع تسجيل فائض، مما يعني تحول الاحتياج إلى مورد، وبالتالي فإن المؤسسة حققت توازن ماري على المدى القصير.

❖ الخزينة TN: الجدول التالي يوضح خزينة المؤسسة خلال السنوات الخمسة:

#### الجدول 9: حساب الخزينة

| 2022              | 2021              | 2020              | 2019              | 2018              | البيان |
|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|--------|
| -7 021 566 606,39 | -5 900 476 139,82 | -5 413 280 862,22 | -6 701 891 249,07 | -5 198 140 429,03 | FR     |
| -7 316 114 693,04 | -6 147 995 540,38 | -5 640 362 881,08 | -6 933 453 359,44 | -5 399 207 280,78 | BFR    |
| 294 548 086,65    | 247 519 400,56    | 227 082 018,86    | 231 562 110,37    | 201 066 851,75    | TN     |

المصدر: من إعداد الباحثين

إن تحليل خزينة المؤسسة يبين وجود فائض طيلة الفترة المدروسة، وهو ما يعبر عنه برصيد موجب وبالتالي فإن المؤسسة تسيير خزيتها بنجاحة، وعليه فإن خزينة المؤسسة تتميز بوجود سيولة معتبرة، إلا أنه ينبغي على المؤسسة استثمار هذه الأموال في مجالات أخرى كي لا تبقى سيولة مجمدة، بعد حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي تبين أن المؤسسة بالرغم من تحقيقها لرأس المال العامل سالب طيلة السنوات الخمسة إلا أنها تعتبر في حالة توازن مالي قصير المدى أي أنها تستطيع تمويل دورة الاستغلال بواسطة موارد الاستغلال، ذلك نظرا لأن موارد الدورة قد غطت كل احتياجات الدورة (احتياجات رأس المال العامل سالب)، مما أدى إلى وجود فائض في الخزينة (خزينة موجبة).

#### 2.2.4.3 التحليل بواسطة النسب المالية

❖ نسب التمويل: الجدول التالي يوضح نسب التمويل للسنوات الخمسة:

#### الجدول 10: حساب نسب التمويل

| 2022  | 2021  | 2020  | 2019  | 2018  | العلاقة                          | النسب المالية       |
|-------|-------|-------|-------|-------|----------------------------------|---------------------|
| 0,64  | 0,64  | 0,64  | 0,66  | 0,68  | الأموال الدائمة / الأصول الثابتة | نسبة التمويل الدائم |
| -0,04 | -0,04 | -0,04 | -0,02 | -0,02 | الأموال الخاصة / الأصول الثابتة  | نسبة التمويل الخاص  |

المصدر: من إعداد الباحثين

- تحليل نسب التمويل الدائم: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في السنوات الخمسة أقل من الواحد، مما يدل على أن الأموال الدائمة لم تغطي كل الأصول الغير الجارية وهذا يعتبر مؤشر

سلي بالنسبة للمؤسسة، حيث أنه في سنة 2018 غطت الأموال الدائمة فقط 68 % من الأصول الغير جارية، أما في سنة 2019 انخفضت لتغطي فقط 66 %، ثم بعد ذلك انخفضت في السنوات 2020، 2021 و 2022 لتغطي 64 % من الأصول الغير جارية.

تحليل نسب التمويل الخاص: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد طيلة السنوات الخمسة، مما يعني أن أموال المؤسسة الخاصة لا تغطي أصول الغير جارية مما يجعلها تعتمد على الديون طويلة الأجل لتغطيتها، وهذا يعتبر مؤشر سلبي بالنسبة للمؤسسة يجعلها تابعة للأطراف الخارجية.

❖ نسب السيولة: الجدول التالي يبين نسب السيولة خلال الفترة المدروسة:

الجدول 11: حساب نسب السيولة

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | العلاقة   | النسب المالية         |
|------|------|------|------|------|---|-----------------------|
| 0,37 | 0,37 | 0,37 | 0,25 | 0,3  | الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل             | نسبة السيولة العامة   |
| 0,36 | 0,36 | 0,36 | 0,24 | 0,32 | (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة | نسبة السيولة المختصرة |
| 0,03 | 0,03 | 0,03 | 0,03 | 0,03 | القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل              | نسبة السيولة الحالية  |

المصدر: من إعداد الباحثين

تحليل نسب السيولة العامة: من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة طيلة فترة الدراسة أقل من الواحد، وهو مؤشر سلبي يدل على عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ومن أجل علاج هذه الوضعية يتوجب عليها إتباع سياسة فعالة في التصريف والتحصيل من عند العملاء.

تحليل نسب السيولة المختصرة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 2018 بلغت نسبة السيولة المختصرة 0.32 وهي نسبة مقبولة ومؤشر إيجابي للمؤسسة لأنها تقع بين المجال 0.3 و 0.5، مما يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة باستثناء عناصر المخزونات، وبعد ذلك في سنة 2019 انخفضت هذه النسبة إلى 0.24 وهي غير مقبولة مقارنة مع النسب المعيارية، أما في السنوات 2020، 2021 و 2022 بلغت 0.36 وهي نسبة جيدة مما يعني أنه يمكن للمؤسسة تسديد التزاماتها قصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.

تحليل نسب السيولة الحالية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة الفورية طيلة فترة الدراسة منخفضة ولا تقع ضمن المجال 0.2 و 0.3 (النسب المعيارية)، مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة، مما يتطلب منها اللجوء إلى تحصيل مديونها من أجل مواجهة ديونها قصيرة الأجل.

❖ نسب المديونية: الجدول التالي يوضح نسب المديونية للفترة المدروسة:

الجدول 12: حساب نسب المديونية

| 2022  | 2021  | 2020  | 2019  | 2018  | العلاقة                       | النسب المالية            |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------------------------------|--------------------------|
| -0,03 | -0,03 | -0,03 | -0,01 | -0,02 | الأموال الخاصة / مجموع الديون | نسبة الاستقلالية المالية |
| 1,03  | 1,03  | 1,03  | 1,02  | 1,02  | مجموع الديون / مجموع الأصول   | نسبة القدرة على التسديد  |

المصدر: من إعداد الباحثين

- تحليل نسب الاستقلالية المالية: إن نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد ومنخفضة جدا طيلة السنوات المدروسة، مما يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة غير كافية لتغطية كافة ديونها وهذا يدل على أن المؤسسة لها ديون كبيرة مما يجعلها غير مستقلة في قراراتها المالية، وبالتالي فإنها لا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بعد تقديمها لضمانات.
  - تحليل نسب القدرة على التسديد: إن نسبة القدرة على التسديد مرتفعة جدا وأكبر من الواحد طيلة السنوات الخمسة مما يعني أن المؤسسة تعتمد بكثرة على الديون في تمويل أصولها، مما يدل على أن المؤسسة مشبعة بالديون وغير مستقلة ماليا مما يجعلها غير قادرة على تحمل والحصول على قروض إضافية إلا بعد تقديمها لضمانات.
5. تحليل النتائج:

بعد دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وتقييم أداؤها المالي خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعد التحليل المالي من أكثر وأبرز الأدوات التي تستعمل في تحسين الأداء المالي.
  - القوائم المالية هي المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة وأدائها.
  - الأداء المالي هو وسيلة يتم من خلالها تدارك النقائص والثغرات التي تحدث على مستوى المؤسسة.
  - تحتكر مؤسسة سونلغاز إنتاج وبيع الكهرباء والغاز في الجزائر بأسعار أقل من تكاليف الإنتاج مما يجعلها تعتمد على الإعانات الحكومية لتغطية الفارق نظرا لسياسة دعم الطاقة التي تنتهجها الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية..
  - تعتبر مؤسسة سونلغاز متوازنة ماليا نظرا لتحقيقها فائض في الخزينة وهي في حالة تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال وكذا مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تواجهها.
  - نسب التمويل تشير إلى أن المؤسسة غير مستقلة ماليا وبالتالي يتم التدخل في سياساتها المالية.
  - تعتبر نسب النشاط هي الأحسن خصوصا معدل دوران الأصول المتداولة والذي يشير إلى كفاءة كبيرة في تسيير مخزونها.
  - المؤسسة لا تحقق مردودية بسبب تحقيقها للنتيجة الصافية خسارة وكذلك بالنسبة لأموالها الخاصة.
  - المؤسسة لا تعمل بكل طاقتها الإنتاجية حيث أن جزء من موجوداتها غير مستغل الأمر الذي انعكس على ربحيتها.
6. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن للتحليل المالي دور فعال في حياة المؤسسة الاقتصادية، حيث أنه يعتمد على مجموعة من الأدوات والتقنيات والطرق العلمية التي تساهم في توفير فهم عميق للأداء المالي للمؤسسة وتوفير رؤية شاملة لقوتها وضعفها وقدرتها على تحقيق الأرباح وذلك بناء على دراسة وتحليل مختلف القوائم المالية، الأمر الذي يساعد المؤسسة فيما بعد على تقييم المخاطر التي قد تواجهها في المستقبل، ومعرفة وضعها ومدى اندماجها مع مكونات محيطها المالي، وبعد ذلك تقديم مقترحات وتوصيات وبناء الاستراتيجيات التي تساعد في المشاريع والأنشطة المستقبلية والتي تبنى أيضا قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات من خلال تحديد النتائج السنوية للقوائم المالية مع وبدون الأخذ بعين الاعتبار الإعانات المقدمة من طرف الدولة لتغطية الفوارق بين سعر التكلفة الحقيقي وسعر البيع بهدف وضع سياسة تسعى إلى تقليص الاعتماد عن الإعانات المقدمة من طرف الدولة بالعمل على زيادة كفاءة وفعالية الاستثمار في مجال الكهرباء والغاز وتقليص حجم الديون الغير محصلة من طرف العملاء، وتحديد الأسعار بما يخدم مصلحة واستراتيجية المؤسسة ودون التأثير على القدرة الشرائية للزبائن.

وقد مكنتنا دراستنا هذه من التعرف على الوضعية المالية لإحدى المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية الرائدة في مجال نقل وتوزيع الغاز والكهرباء والمتمثل في مؤسسة "SONELGAZ"، والتي تبين من خلال تقييم أدائها المالي أنها تحقق توازن مالي يمكنها من الاستمرار وهذا بالرغم من الاختلالات الكبيرة.

7. قائمة المراجع:

1. Aiello, J. L. (2023). La guerre des stocks. Montréal (Québec), Canada: JFD inc.
2. Guerra, F. (2004). Comptabilité managériale (éd. 1er édition). Bruxelles, Belgique: De Boeck Université.
3. Mbangala, A. C. (2007). Fondements de gestion financière (éd. 2eme édition). Boulevard Frère-Orban, Belgique: Les éditions de l'Université de Liège.
4. Niessen, J. C. (2004). Comprenez votre Comptable. Seraing, Belgique: Edipro.
5. ابراهيم اسماعيل عبد الباقي. (2016). إدارة البنوك التجارية. عمان: دار غيداء.
6. الأخضر لقيطي. (2018). دراسات في المالية والمحاسبة. القاهرة، مصر: دار حميثرا.
7. التميمي أرشد فؤاد النعيمي عدنان تايه. (2007). التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة). عمان، الأردن: دار اليازوري.
8. باديس بن يحيى بوخلوه. (2013). الأمتلية في تسيير خزينة المؤسسة. عمان، الأردن: دار الحامد.
9. بوشنيقر ميلود زغيب مليكة. (2010). التسيير المالي حسب البرنامج الجديد. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. خميسي شيحة. (2013). التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار هومة.
11. زونية مخلخل. (2020). مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. الجزائر: جامعة بسكرة.
12. شعيب شونوف. (2012). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار زهران.
13. عادل عثي. (2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسات صناعة الكوابل ببسكرة). رسالة ماجستير في علوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
14. علي خلف عبد الله والحيالي وليد ناجي. (2015). التحليل المالي واستخداماته للرقابة عن الأداء والكشف عن الانحرافات. عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
15. غسان السيبلاي. (2011). التحليل المالي وآليات صنع القرار (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني.
16. قريشي يوسف بن ساسي الياس. (2006). التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل.
17. كريمة جحنين. (2014). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 3.
18. مبارك لسوس. (2004). التسيير المالي (الإصدار الطبعة الثانية). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
19. مجدي الجعبري. (2014). التحليل المالي المتقدم (الإصدار الطبعة الأولى). زهران مدينة نصر، مصر: دار الحكمة.
20. مجلخ سليم بيشيشي وليد. (2021). أثر الهيكل المالي على المردودية التجارية. المجلد 13 (العدد 01). مجلة آفاق علمية.
21. مجيد الكرخي. (2014). تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية. عمان، الأردن: دار المناهج.
22. محمد عبد الله محمد شاهين. (2017). تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية. القاهرة، مصر: دار حميثرا.
23. مصطفى الشيخ فهمي. (2008). التحليل المالي (الإصدار الأولى). رام الله، فلسطين: MSE Financial.
24. منصف شرفي، عميروش بوشلاغم. (2020). دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات (دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق). المجلد 31، (العدد 01). مجلة العلوم الإنسانية.
25. منير إبراهيم هندی. (2007). الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر (الإصدار الطبعة السادسة). الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.
26. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة. (2006). تحليل القوائم المالي مدخل نظري وتطبيقي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المسيرة.
27. ناصر داداي عدون. (1990). تقنيات مراقبة التسيير (الإصدار الجزء الأول). بوفاريك، الجزائر: مطبعة مدني ICM.
28. بيض القول وعبد الله باكرية علي. (2022). دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية. المجلد 05 (العدد 01).

8. ملاحق:

1.8 الملحق 1: الميزانية المالية المفصلة

## جانب الأصول

| 2022                     | 2021                     | 2020                     | 2019                     | 2018                     | الأصول                      |
|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|-----------------------------|
|                          |                          |                          |                          |                          | الأصول الغير<br>جارية       |
| -                        | -                        | -                        | -                        | -                        | تثبيتات معنوية              |
|                          |                          |                          |                          |                          | تثبيتات عينية               |
| 3 439 004,34             | 2 889 919,62             | 2 651 302,40             | 5 879 572,7              | 5 879 572,7              | أراضي                       |
| 13 041 294,23            | 10 959 070,78            | 10 054 193,38            | 10 591 583,01            | 11 298 582,16            | تهيئة الأراضي               |
| 248 257 310,08           | 208 619 588,30           | 191 394 117,71           | 199 924 172,89           | 131 541 174,85           | المباني                     |
| 9 663 304 813,75         | 8 120 424 213,24         | 7 449 930 470,86         | 9 932 590 657,87         | 9 028 791 150,66         | معدات وأدوات                |
| 1 358 572 976,27         | 1 141 657 963,26         | 1 047 392 626,84         | 3 706 920 786,54         | 4 233 847 827,98         | تثبيتات عينية<br>أخرى       |
| 8 396 319 568,68         | 7 055 730 729,98         | 6 473 147 458,7          | 5 661 937 588,08         | 3 005 794 302,5          | تثبيتات جاري<br>إنجازها     |
| -                        | -                        | -                        | -                        | -                        | تثبيتات مالية               |
| <b>19 682 934 967,36</b> | <b>16 540 281 485,18</b> | <b>15 174 570 169,89</b> | <b>19 517 844 361,09</b> | <b>16 417 152 610,85</b> | مجموع الأصول<br>الغير جارية |
|                          |                          |                          |                          |                          | الأصول الجارية              |
| 77 973 893,42            | 65 524 280,19            | 60 114 018,52            | 46 816 723,74            | 47 623 927,84            | قيم الاستغلال               |
|                          |                          |                          |                          |                          | قيم قيد<br>التحقيق          |
| 3 668 252 763,61         | 3 082 565 347,58         | 2 828 041 603,28         | 1 826 019 790,19         | 1 884 702 230,18         | الزبائن                     |
| 15 427 093,21            | 12 963 943,87            | 11 893 526,49            | 54 511 258,47            | 23 649 612,16            | مدينون آخرون                |
| 16 402 540,52            | 13 783 647,49            | 12 645 548,16            | 76 722 825,82            | 87 548 009,45            | الضرائب                     |
|                          |                          |                          |                          |                          | قيم جاهزة                   |
| 294 548 086,66           | 247 519 400,56           | 227 082 018,86           | 231 562 110,37           | 201 066 851,75           | الخزينة                     |
| <b>4 072 604 377,43</b>  | <b>3 422 356 619,69</b>  | <b>3 139 776 715,31</b>  | <b>2 235 632 708,59</b>  | <b>2 244 590 631,38</b>  | مجموع الأصول<br>الجارية     |
| <b>23 755 539 344,79</b> | <b>19 962 638 104,87</b> | <b>18 314 346 885,2</b>  | <b>21 753 477 069,68</b> | <b>18 661 743 242,23</b> | المجموع العام<br>للأصول     |

جانب الخصوم

| 2022                     | 2021                     | 2020                     | 2019                     | 2018                     | الخصوم                        |
|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|-------------------------------|
|                          |                          |                          |                          |                          | الأموال الخاصة                |
| -                        | -                        | -                        | -                        | -                        | رأس المال                     |
| -                        | -                        | -                        | -                        | -                        | الاحتياطيات                   |
| 158 581 325,4            | 133 261 617,98           | 122 258 365,12           | 119 861 142,27           | 114 153 468,83           | إعادة التقييم                 |
| -                        | -                        | -                        | -                        | -                        | النتيجة الصافية               |
| (866 097 958,17)         | (727 813 410,23)         | (667 718 724,98)         | (449 290 107,61)         | (484 838 667,67)         | رؤوس أموال خاصة<br>أخرى       |
| <b>(707 516 632,78)</b>  | <b>(594 551 792,25)</b>  | <b>(545 460 359,86)</b>  | <b>(329 428 965,34)</b>  | <b>(370 685 198,84)</b>  | مجموع الأموال الخاصة          |
|                          |                          |                          |                          |                          | الخصوم الغير جارية            |
| 2 183 963 836,65         | 1 835 263 728,28         | 1 683 728 191,08         | 5 213 337 609,77         | 4 253 501 077,03         | قروض وديون مالية              |
| 11 184 921 157,1         | 9 399 093 409,33         | 8 623 021 476,45         | 7 932 044 467,59         | 7 336 196 303,63         | مؤونات ومنتجات ثابتة<br>مسبقا |
| <b>13 368 884 993,75</b> | <b>11 234 357 137,61</b> | <b>10 306 749 667,53</b> | <b>13 145 382 077,36</b> | <b>11 589 697 380,66</b> | مجموع الخصوم الغير<br>جارية   |
|                          |                          |                          |                          |                          | الخصوم الجارية                |
| 10 150 005 182,11        | 8 529 416 119,42         | 7 825 152 403,14         | 7 603 150 804,85         | 7 532 422 927,31         | الموردون والحسابات<br>الملحقة |
| 312 935 945,39           | 262 971 382,68           | 241 258 149,25           | 443 639 143,34           | 342 339 834,56           | الضرائب                       |
| 631 229 856,31           | 530 445 257,4            | 486 647 025,14           | 890 734 009,74           | 432 031 701,46           | ديون أخرى                     |
| <b>11 094 170 983,81</b> | <b>9 322 832 759,51</b>  | <b>8 553 057 577,53</b>  | <b>8 937 523 957,66</b>  | <b>7 442 731 060,41</b>  | مجموع الخصوم<br>الجارية       |
| <b>23 755 539 344,79</b> | <b>19 962 638 104,87</b> | <b>18 314 346 885,2</b>  | <b>21 753 477 069,68</b> | <b>18 661 743 242,23</b> | المجموع العام للخصوم          |